Policy Brief

مارس 2023

ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية في المغرب

مونيا بوستة

PB -18/23

يبين معدل نشاط المرأة المغربية[1] انخفاضاً أصبح هيكليا على مدى السنوات العشرين الماضية. وتزداد حدة هذا الانخفاض نظراً لضعف مستوى هذا المعدل، الذي يعتبر من بين أدنى المعدلات في العالم. ومع ذلك، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات والبرامج والإجراءات أو يجري تنفيذها لتحسين ظروف المرأة، اقتصادياً واجتماعياً، وفي المناطق الحضرية والريفية.

هل نواجه ظاهرة مجتمعية أم مجرد مشاكل تتعلق بالنمو الاقتصادي؟ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من مختلف الدراسات والتحليلات التي أجريت في هذا الاتجاه وما هي الأدوات الكفيلة باتباع سياسة أكثر نجاعة تؤدي إلى آثار دائمة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في المغرب؟

1. يشير معدل النشاط إلى حصة السكان الذين يشاركون أو يسعون إلى المشاركة في إنتاج السلع والخدمات في مجموع سكان البلد.

10 YEARS
POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH

مقدمة

لا تـزال المسـائل المتصلـة بحقـوق المـرأة، ولا سـيما تلـك المتصلـة بتكافـؤ الفـرص الاقتصاديـة (العمـل اللائـق، والأجـور، والنشـاط المقاولاتـي، والمراكـز القياديـة، والأصـول الإنتاجيـة، والتعليم/التكويـن،...)، تشـكل انشـغالات فـي مجتمعنـا. فـي عصـر التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والتحـولات التكنولوجيـة، لـم يقلـل التقـدم المحـرز إلـى حـد الآن مـن التفاوتـات فـي أهـداف التنميـة المسـتدامة بمـا فـي ذلـك تلـك المتعلقـة بتمكيـن المـرأة. وبالفعـل، فـي سـنة 2022، وفقـاً لإحصائيـات المندوبيـة السـامية للتخطيـط، بلـغ معـدل نشـاط النسـاء 19.8٪، مـع انخفـاض تراكمـي بنسـبة 30٪ تقريبـاً مـن 2004 إلـى 2022. وفـي نفـس الاتجـاه، تبعـاً لتصنيـف «تقريـر الفجـوة العالميـة بيـن الجنسـين، 2022»، يحتـل المغـرب المرتبـة 139 مـن إجمالـي 146 دولـة بالنسـبة لعنصـر المشـاركة والفـرص الاقتصاديـة

وقـد اعتبـرت عـدة دراسـات وتحليـلات أن هـذا التراجـع يعـود أساسـا إلـى تدنـي مسـتوى تعليـم المـرأة، وعـدم المسـاواة المجاليـة، والظـروف الاقتصاديـة الأسـرية، والإطـار القانونـي والتنظيمـي، والصـور النمطيـة التـي لا تـزال قائمـة فـي مجتمعنـا

ورغـم ذلـك، فـإن جميـع المبـادرات التـي تـم تحديدهـا والانخـراط فيهـا بنـاء علـى هـذه التشـخيصات، لا سـيما مـن خلال البرامـج والسياسـات العموميـة، لـم تسـفر عـن تقـدم كبيـر، إلـى درجـة التخـوف كل سـنة مـن إعلان الإحصـاءات الرسـمية لمعـدل نشـاط المـرأة فـي المغـرب
هـل نواجـه مشـكلة سُـلَّمٍ زمنـي تكـون فيهـا الآثـار الإيجابيـة الناتجـة عـن مختلـف المبـادرات قابلـة للقيـاس فقـط علـى المـدى المتوسـط أو حتـى الطويـل؟ أم أن السياسـات والبرامـج الموضوعـة لا تنتـج تأثيـرات كافيـة لعكـس هـذا الاتجـاه التنازلـي؟

لقـد سـلط البرنامـج الوطنـي المندمـج للتمكيـن الاقتصـادي للنسـاء فـي أفـق 2030 الضـوء، مـن بيـن أمـور أخـرى، علـى تفعيـل تـآزر البرامـج مـن قبـل مختلـف الأطـراف الفاعلـة والرؤيـة المتكاملـة والتحصيـن، التـي تشـكل مقاربـات مـن شـأنها أن تحقـق التحسـين، ولكنهـا ليسـت علاجـات فعالـة للأمـراض المزمنـة

ويجـب أن نعتـرف بـأن السـياق الاقتصـادي، الـذي اتسـم بعـدة ظـروف اقتصاديـة صعبـة علـى مـدى السـنوات العشـرين الماضيـة (لا سـيما الأزمـة الماليـة وجائحـة الكوفيـد 19)، قـد زاد بالتأكيـد مـن أوجـه الضعـف فيمـا يتعلـق بإمكانيـة ولـوج المـرأة إلـى الفـرص الاقتصاديـة. ونتيجـة لذلـك، يجـب إعـادة النظـر فـي المقاربـات والبرامـج الراميـة إلـى تمكيـن المـرأة وإعـادة تكييفهـا مـن أجـل كسـر التوازنـات غيـر الصحيـة القائمـة وتحديـد مسـارات للنمـو، عـن طريـق زيـادة القـرب والارتبـاط بحقائـق كل مجـال ترابـي وكل قطـاع مـن فئـات النسـاء الاجتماعيـة -الاقتصاديـة وعلاوة علـى ذلـك، فـإن التغيـرات الاقتصاديـة الجديـدة، والتحـولات الديمغرافيـة والتكنولوجيـة، فـضلا عـن التغيـرات فـي أنمـاط الحيـاة والاسـتهلاك المنتظـرة، حتـى وإن كانـت حاملـة للفـرص، فإنهـا تطـرح تحديـات جديـدة ينبغـي أخذهـا بعيـن الاعتبـار مـن أجـل الاسـتفادة منهـا علـى نحـو أفضـل

لقـد لعبـت الحـركات النسـائية المغربيـة دوراً مهمـاً فـي تحسـين ظـروف المـرأة فـي المغـرب. لكـن كفاحهـا مـن أجـل الحقـوق الاقتصاديـة للمـرأة يحتـاج إلـى مشـاركة أقـوى مـن الأطـراف الفاعلـة ومشـاركة أوسـع للشـباب، لتقديـم حلـول جديـدة وأكثـر قابليـة للتطبيـق لتمكيـن المـرأة المغربيـة

وقـد أكـد الخطـاب الملكـي فـي 30 يوليـوز 2022 بمناسـبة الاحتفـال بالذكـرى السـنوية الثالثـة والعشـرين لاعـتلاء جلالـة الملـك علـى العـرش، علـى دور المـرأة المغربيـة التـي يجـب أن تسـهم إسـهاما كاملا فـي جميـع المجـالات، حتـى يسـتمر المغـرب فـي التقـدم. ويجـب أن تحتـل المـرأة المكانـة التـي تسـتحقها وأن تسـاهم فـي جميـع قطاعـات التنميـة

تقييم تطور معدلات نشاط المرأة حسب مختلف العوامل

منذ العقدين الماضيين، يكشف معدل نشاط المرأة في المغرب الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط عن انخفاض صار هيكلياً حالياً يمنح صفة النشاط إلى أقل من 20٪ من النساء فوق سن 15 عاماً ويعتبر ما يقرب من 80٪ من النساء غير نشطات. وبالمقارنة مع تطور معدل نشاط الذكور، نلاحظ نفس الاتجاه التنازلي تقريباً، مع وجود فجوة لا تزال مستمرة بين معدل مشاركة الذكور والإناث عند مستوى 50 نقطة مئوية تقريباً

الرسم البياني 1

معدل النشاط السنوي تبعاً للجنس (15 سنة فما فوق، ب %)

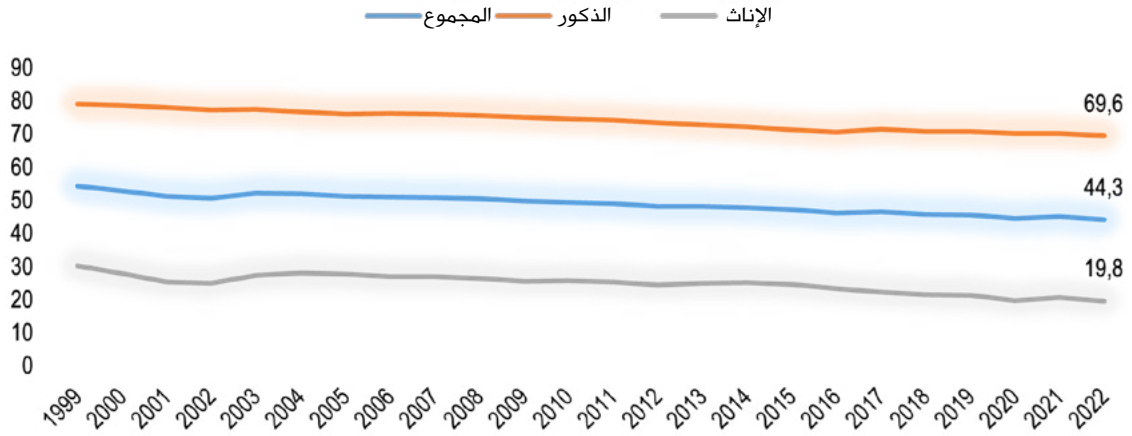

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

لتحديد العوامل التي تؤثر على معدل مشاركة المرأة، سيركز التحليل على العوامل الأربعة التالية: السن والمستوى الدراسي والوسط والحالة الزوجية

إذا قمنا بالتحليل حسب الفئة العمرية، نجد أن معدل المشاركة للفئات {25-34} و {35-44} و {45-59} أعلى من متوسط المعدل الإجمالي، حتى لو كان يعاني من نفس الانخفاض. وتجدر الإشارة إلى أن الفئات العمرية [15 إلى 24] و [45 إلى 59] شهدت أكبر انخفاض

الرسم البياني 2

معدل نشاط المرأة تبعا للسن (ب %)

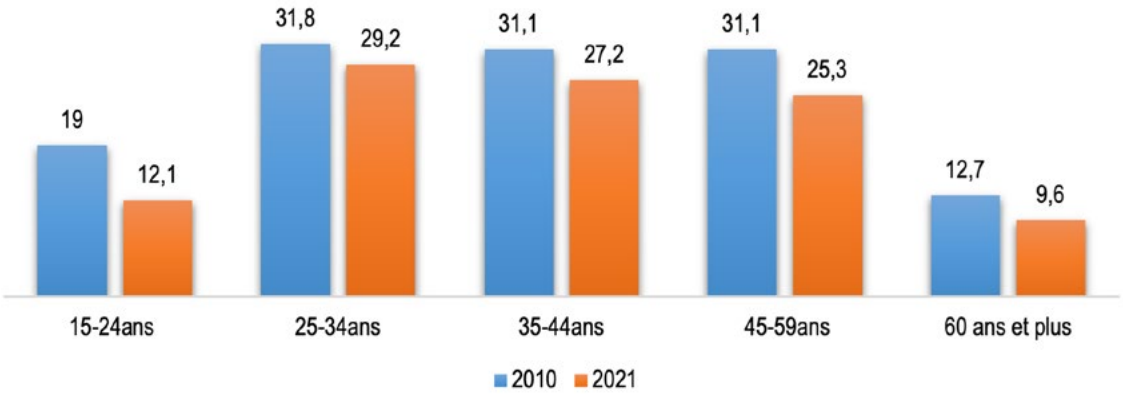

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

فيما يتعلق بتراجع الفئة العمرية 15-24 سنة، يمكن تفسير ذلك بتحسن مستوى تعليم الفتيات الصغيرات. وفقاً للمندوبية السامية للتخطيط، ارتفع معدل تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً من 46.3٪ في عام 2010 إلى 70.9٪ في سنة 2020. كما أن بنية السكان البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، حسب مستوى الشهادة، تظهر تحسنا ملحوظا في مستوى التمدرس خلال السنوات العشر الماضية، على الرغم من أن نسبة النساء غير الحاصلات على شهادة لا تزال هي الغالبة

الرسم البياني 3

النساء البالغات 15 سنة فما فوق حسب مستوى الشهادة

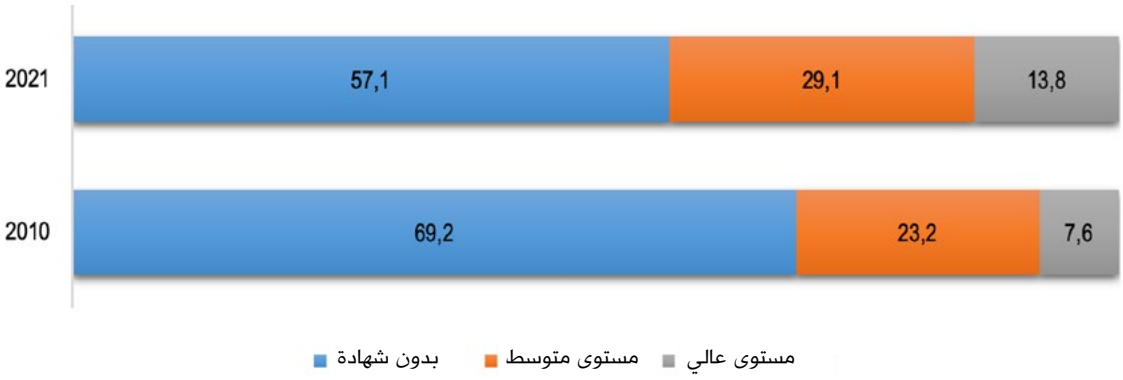

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يتواصل انخفاض معدل نشاط النساء فوق سن 60 بسبب تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة. حيث أن عدد النساء فوق سن 60 يقدر بـ 2176000 في سنة 2021؛ بينما في سنة 2004، كان عددهن 1258000فقط، مما يولد تحديات أخرى من حيث الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

الرسم البياني 4

متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى النساء (بالسنوات)

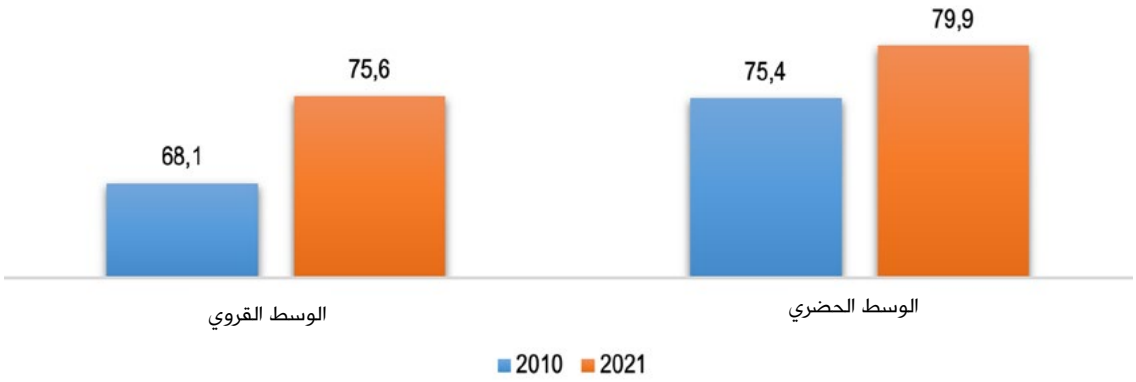

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

مع أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار، ينبغي أن يركز تحليل معدل نشاط النساء على فئة 25- 59 سنة من أجل تحييد آثار تحسن المستوى الدراسي ومتوسط العمر المتوقع وتحديد العوامل التي لها آثار مباشرة على نشاط النساء

يكشف تحليل حسب الوسط النتائج التالية:

- عموما، معدل مشاركة المرأة في الوسط القروي أعلى نسبيا منه في الوسط الحضري؛
- في الوسط الحضري، تحسن معدل نشاط المرأة خلال السنوات 10 الماضية بالنسبة للفئة العمرية 25-59، بينما لوحظ انخفاض كبير نسبيا على المستوى القروي؛
- وبالمقارنة مع معدل نشاط الرجال، فإننا نشهد بالنسبة لنفس الفئات انخفاضا في الوسط الحضري واستقرارا تقريبا في الوسط القروي.

الرسم البياني 5

معدل نشاط النساء حسب الفئة العمرية والوسط (ب%)

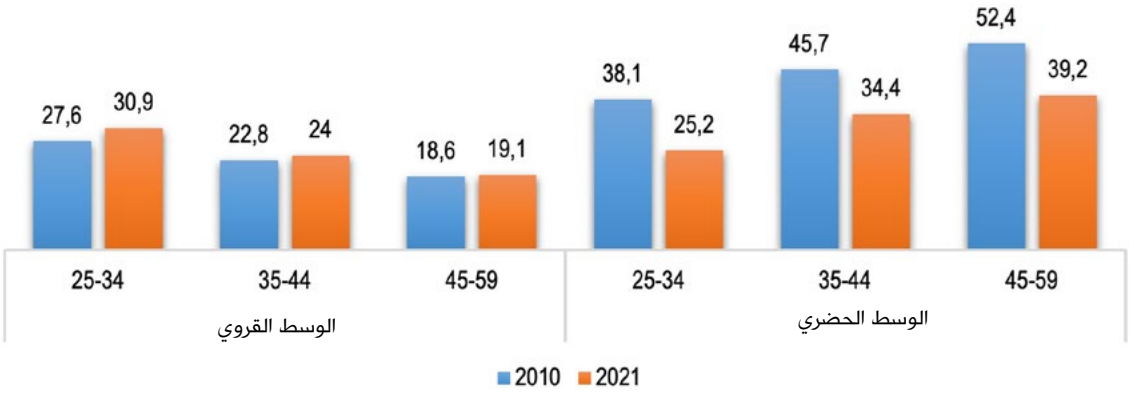

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

ومن جهة أخرى، فإن مستوى تعليم المرأة عامل يؤثر على معدل نشاطها. وتتمتع النساء الحاصلات على شهادات التعليم العالي بأعلى معدلات النشاط. بيد أن تحسين مستوى تعليم المرأة لا يساعد بالضرورة على تقدم معدل النشاط هذا. وبين عامي 2001 و2021، انخفض هذا المعدل بمقدار 14 نقطة مئوية للحاصلات على الشهادات الجامعية، بينما انخفض معدل نشاط الحاصلات على شهادات من المستوى المتوسط وغير الحاصلات على شهادات بمقدار 7 و5 نقاط مئوية على التوالي

الرسم البياني 6:

معدل النشاط حسب الشهادة بالنسبة للفئات البالغة 15 سنة فما فوق

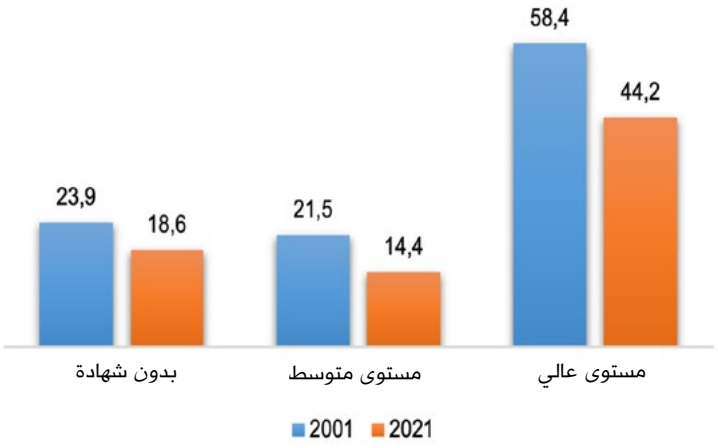

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

ويتأكد هذا الاتجاه من خلال زيادة معدل البطالة لدى خريجات التعليم العالي، الذي يتجاوز 30 في المائة في الوسط الحضري و45 في المائة في الوسط القروي

الرسم البياني 7

معدل بطالة النساء حسب المستوى الدراسي (ب%)

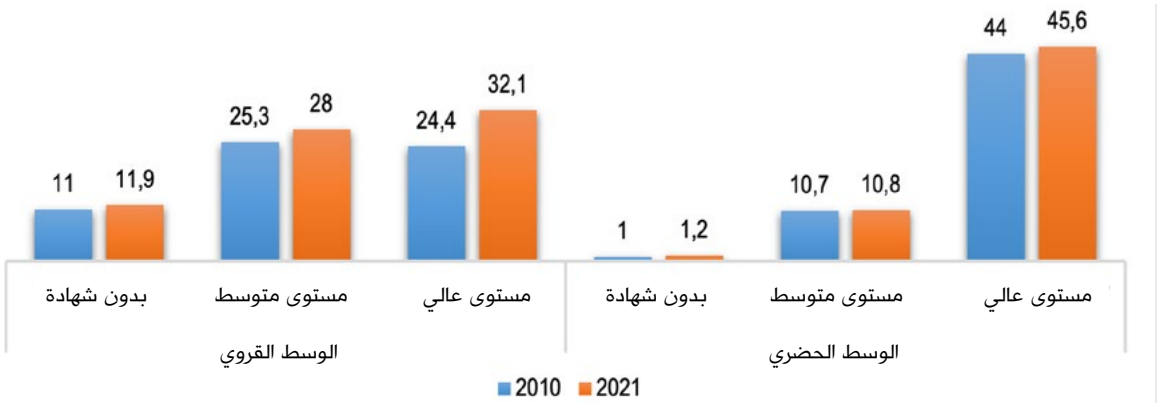

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

بالرغم من أن الوسط القروي يبدو أنه يتيح ولوجاً أفضل إلى سوق العمل لغير الحاصلات على شهادات ولمن لديهن تعليم ابتدائي، فإن هذه السوق لا تزال متقلبة للغاية ومنخفضة الدخل

الرسم البياني 8

معدل النشاط حسب الوسط والمستوى الدراسي (25-59 سنة، ب %)

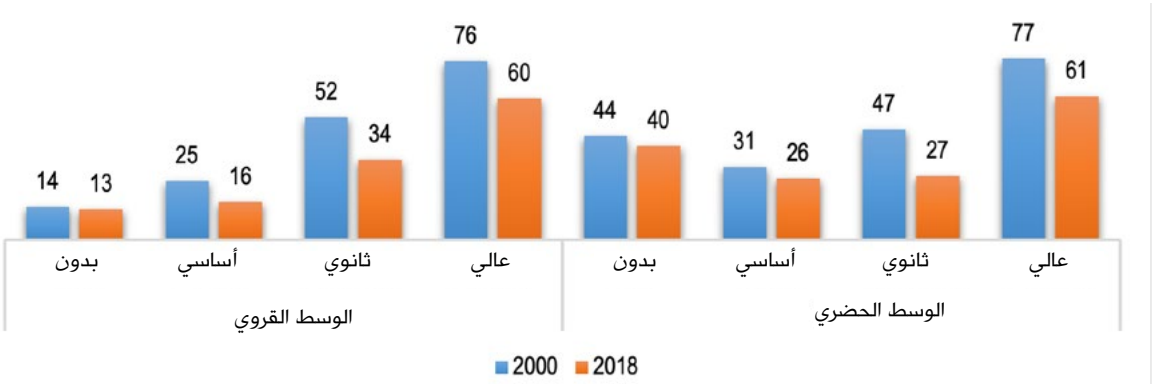

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

ويبدو أن العامل الرابع الذي يحدد نشاط المرأة يتعلق بحالتها الزوجية. على عكس الرجال، الذين يرتفع معدل نشاطهم بعد الزواج، ينخفض وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية بأكثر من 50٪ بمجرد الزواج

الرسم البياني 9:

معدل النشاط حسب الجنس والحالة الزوجية (25-59 سنة، ب %)

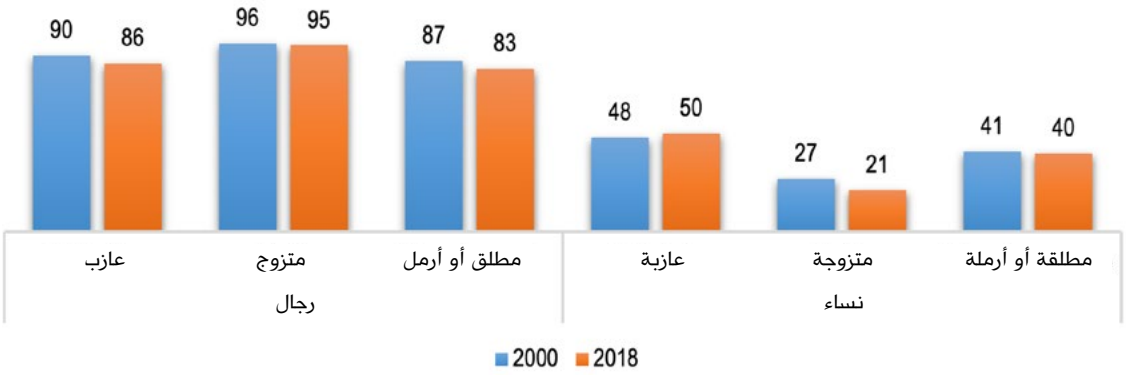

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

في الوسط القروي، بالنسبة للنساء فوق سن 15، يسجل الاتجاه التنازلي في معدل النشاط بصرف النظر عن الحالة الزوجية المرأة. ومع ذلك، يلاحظ أن هناك انخفاضا أكبر بالنسبة للأشخاص غير المتزوجين الذين يتنقلون أو يستهدفون أسواق الشغل الحضرية، نظراً للتحضر وتحسن التمدرس

وظلت معدلات نشاط المرأة، حسب حالتهن الزوجية، في الوسط الحضري على حالها خلال السنوات العشر الماضية، مع أهمية ملحوظة لمعدل نشاط المطلقات، تليهن العازبات

الرسم البياني 10:

تطور معدل النشاط حسب الحالة الزوجية للنساء البالغات 15 سنة فما فوق (ب %)

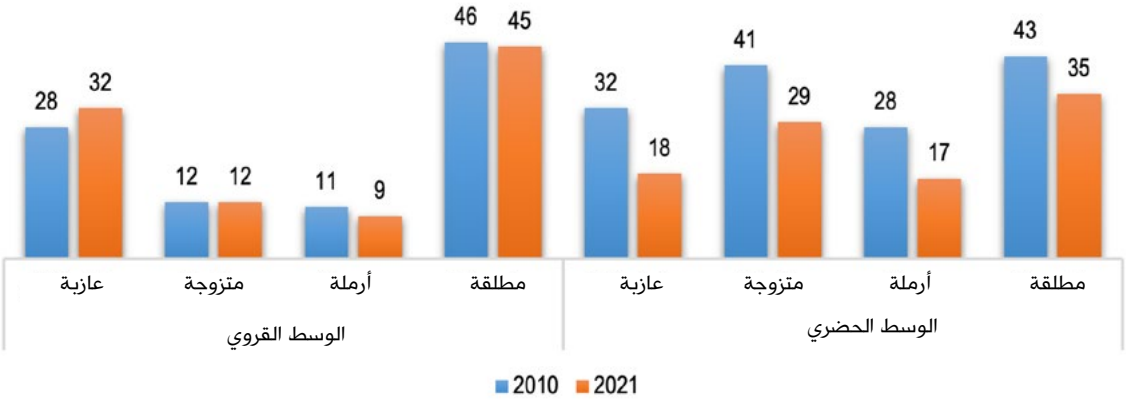

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. البحث الوطني حول التشغيل

تمكين المرأة في سياق اقتصادي واجتماعي غير مؤات دائما

وفقاً لمعطيات 2021، يُقدر عدد النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و59 عاما بحوالي 2652000 في الوسط القروي، مقابل 5921000 في الوسط الحضري. وهكذا، وعلى الرغم من انخفاض معدل النشاط في الوسط الحضري، لا تزال الساكنة النشيطة الحضرية هي الأعلى. وبالمثل، بين عامي 2000 و2018، ارتفع عدد النساء العاملات بمقدار 347000 في الوسط الحضري، مقابل 69000 فقط في الوسط القروي، لنفس الفئة العمرية ومع ذلك، فإن معدل تأنيث الشغل منخفض للغاية: 20.5٪ للأجراء، 10.8٪ للعمال المستقلين، 9٪ للمشغلين، 10.6٪ للمتدربين و9.1٪ لأعضاء التعاونيات (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط). وتمثل للمساعِدات العائلية أعلى معدل، 57.7٪

ولا يزال سوق الشغل المأجور والنشاط المقاولاتي محدودا للغاية، لا سيما في الوسط القروي الذي يفتقر إلى الفرص، والتي تظل متقلبة ومنخفضة الدخل

وقد قام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور مهم في تنمية المجالات الترابية وإعادة هيكلة القطاعات الجديدة (الزراعة، والصناعة التقليدية، والمنتجات المحلية، إلخ). حيث نجد أكثر من 42000 امرأة عضوات في التعاونيات، وبلغ عدد التعاونيات النسائية 4524 في سنة 2019، تمكن بعضهن من التطور على المستوى الوطني وحتى على المستوى الدولي، وبينما ظل البعض الآخر، من جهة أخرى، محصوراً في المستوى المعيشي نظرا للافتقار إلى الوسائل أو الدعم والمواكبة

ولا يزال النشاط المقاولاتي مشروعا معقدا للغاية بالنسبة لكثير من النساء، بسبب الافتقار إلى التمويل أو الضمانات أو المهارات أو الدعم المناسب. كما يمارس البعض منهم النشاط المقاولاتي غير المنظم للضرورة، لضمان دخل إضافي وتغطية نفقات أسرهم، مع الاستفادة من المرونة في العمل واستغلال خبرتهم (المعجنات، ومنتوجات متعهدي الحفلات، والخياطة والطرز، والتجارة،)

وعلاوة على ذلك، يؤثر انعدام الشغل الآمن على النساء أكثر من الرجال. حيث أنه عدد النساء اللواتي تم توظيفهم بعقود قصيرة الأجل أكثر كمن عدد الرجال. ولا تزال الأجور المتوسطة لديهن أقل مقارنة بالرجال. في عام 2020، وفقًا لمعطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماع، حصلت 86٪ من النساء على أجرة أقل من الأجر الأدنى للأجور في القطاع الزراعي مقارنة بـ 65٪ للرجال في القطاع الزراعي. وبالمثل، يبلغ متوسط الأجرة الشهرية للمرأة 4737 درهماً مقابل 5349 درهماً للرجال

وكثيرا ما تُدرج الحواجز المجتمعية والقوالب النمطية وعدم التمدرس كعقبات رئيسية أمام ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية. وهذه الملاحظة صحيحة، ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى تبدو متساوية في الأهمية. وإذا نظرنا إلى الفئة العمرية 25-59، نرى أن معدل مشاركة المرأة آخذ في الازدياد في المناطق الحضرية، ولكن بمستوى منخفض نسبيا، وهو ما لا يعوض عن الانخفاض في الوسط القروي (الرسم البياني 5)

إن تنمية سوق العمل والنمو الاقتصادي هما الرافعتان الحقيقيتان لإدخال تحسينات كبيرة على نشاط المرأة.

بالفعل، إن استمرار على نفس الفجوة بين الذكور والإناث على مدى السنوات العشرين الماضية، من ناحية، حيث تبلغ نحو 50 نقطة مئوية (الرسم البياني 1)، ومن ناحية أخرى، ونفس الاتجاه التنازلي لكلا الجنسين، يجد تفسيره في ضيق سوق الشغل، الذي لا يولد فرصا كافية لاستيعاب خزان الباحثين عن عمل والملتحقين الجدد بسوق الشغل

وتشير المذكرة الإخبارية الأخيرة التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط عن الخصائص الرئيسية للساكنة النشيطة إلى أن السكان الذين هم في سن الشغل قد شهدوا زيادة يصل معدلها إلى حوالي 400000 شخصاً، بينما خلق الاقتصاد ما معدله 121000 منصب شغل في السنوات الثلاث الماضية التي سبقت أزمة الكوفيد 19 الصحية، وفقدت 432000 منصب شغل في 2020، لتخلق بعد ذلك 230000 منصباً في 2021 وتفقد 24000 منصباً في 2022.

الرسم البياني 11:

خلق فرص الشغل بين 2017 و2022

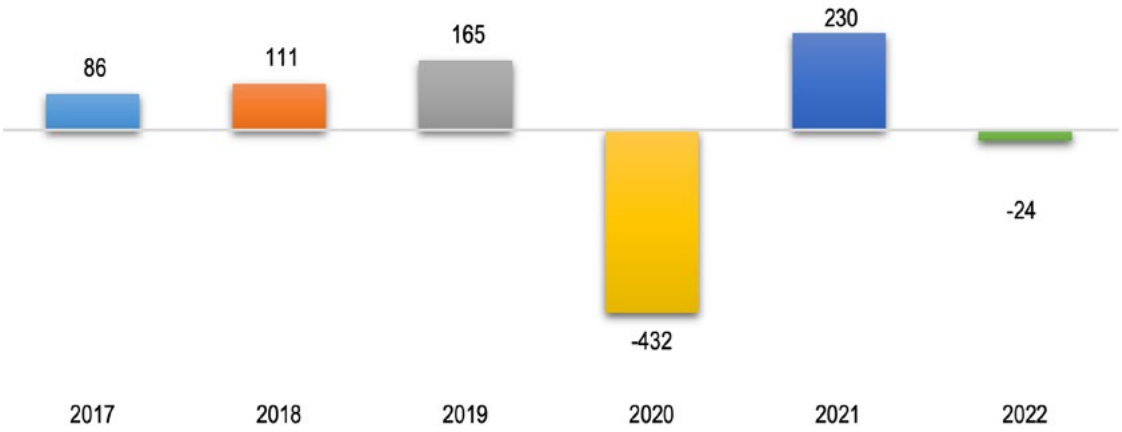

وتفسر هذه المعاينة نفسها ارتفاع معدل البطالة بين خريجات التعليم العالي اللائي يجد أكثر من ثلثهن أنفسهن عاطلات عن العمل رغم تحسن مستواهن التعليمي، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص العروض في سوق الشغل (الرسم البياني 7). ومن الجدير تحليل معدل البطالة هذا حسب العمر والتخصص والمدينة والجهة، لتحديد ما إذا كانت المسألة تتعلق بتكييف العرض مع الطلب، أم بنقص الفرص

وتضطر الفتيات الصغيرات اللواتي أكملن تعليمهن العالي خارج مدينتهن أو قريتهن بعد التخرج إلى العودة إلى منزل الأسرة إذا لم يجدن عملاً بسرعة. وكثيرا ما يثبط عزيمتهم ويتخلون عن البحث عن عمل، نظرا لعدم توفر الفرص التي تتوافق مع توقعاتهم في مكان إقامتهم، من حيث الأجر والأمن والتنقل

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد نحو 54 في المائة من النساء في المنزل، ومن ثم يعتبرن غير ناشطات.
وتواجه الغالبية العظمى من هؤلاء النساء نقصا في الفرص الاقتصادية بما يتناسب مع مستوى تأهلهن أو تلبية توقعاتهن من حيث الأجر أو المرونة أو التنقل أو الأمن
وكون أكثر من 50٪ من النساء فوق سن 15 لا يتوفرن على أي مستوى دراسي يعطينا لمحة عن الطريق الذي لا زال يتحتم قطعه (الرسم البياني 3)

وقد اختار العديد من هؤلاء النساء عدم ممارسة أي نشاط خارج منازلهن، لأسباب اقتصادية بحتة، خاصة عندما لا تسمح الأجور المقترحة لهن بتغطية النفقات الإضافية الناجمة عن أنشطتهن خارج المنزل، أي تكاليف النقل، والخدمات المنزلية، إلخ..
ولكن من بين ربات البيوت، هناك أيضاً أولئك اللواتي لم يتمكن من الاختيار. وبغض النظر عن مركزهم ومستوى تعليمهم، يُجبرهن أزواجهم أو أفراد أسرهم على عدم العمل. وتتراوح نسبة ربات البيوت بين 10٪ و23٪، وفقاً لدراسات أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي

أي سياسة وبرامج من اجل تقليص التفاوتات؟

ولقد حددت الحكومة هدفاً لزيادة معدل نشاط المرأة من 20٪ إلى 30٪ بحلول سنة 2026. وستتطلب هذه الزيادة المتوقعة، التي لا تتماشى تماما مع الاتجاه التنازلي القائم منذ عقدين، اتخاذ تدابير تؤدي إلى آثار استثنائية ويظل إحداث الأثر على هذا المستوى وبطريقة مستدامة خلال 4 أو 5 سنوات هدفاً طموحا للغاية. إن سياسة الاستهداف ضرورية لتلبية الاحتياجات الحقيقية وتوفير الأجوبة الملائمة مع كل فئة اجتماعية واقتصادية من فئات النساء المغربيات، وفقاً للعوامل الأربعة التي تم تحليلها: العمر والتعليم والحالة الزوجية والوسط/الجهة
ولذلك، ينبغي تقسيم المعدل المستهدف البالغ 30 في المائة إلى أهداف فرعية حسب الفئة والمجال الترابي، لتحديد الجهد الإضافي الذي يتعين أن تبذله جميع الأطراف (السلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني) والإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق ذلك، وفقا للجدول الزمني المحدد

وقد ثَبُتَ أن هذه الإجراءات ينبغي أن تُخصص برامج محددة للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و59 عاماً، لأن النمو المطلوب سيأتي من القطاعات التي تحتوي على إمكانات عالية وفي الوقت نفسه من على عجز كبير.
وقد أثرت الظرفية الاقتصادية العالمية الناجمة عن سياق جائحة الكوفيد -19، التي تفاقمت بفعل آثار النزاع بين أوكرانيا -روسيا، على اقتصادنا في السنوات الأخيرة وأسفرت عن ضيق سوق العمل وانخفاض الفرص الاقتصادية للرجال والنساء على حد سواء

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستثمارات والبنى التحتية، والسياسات القطاعية الإرادية الموضوعة وتحسين مناخ الأعمال، يظل تنويع اقتصادنا انشغالا ذا أولوية لتوليد المزيد من فرص العمل والمزيد من النمو في جميع المجالات الترابية

وتبين التحليلات التجريبية أن معدل نشاط المرأة يتغير تبعاً لمستوى التنمية في البلد. وتقول نظرية الشكل U إنه مع تطور البلدان اقتصادياً، يحدث عموماً انخفاض في معدل نشاط المرأة، الذي ينتعش لاحقاً، بعد التحضر والتنويع الاقتصادي

ومن المؤكد أن تحسين القيمة المضافة للقطاعات، مثل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات المرتبطة بها، يولد فرصا كبيرة إذا ما روعيت إمكانات التكامل الصناعي في عدة قطاعات النشاط في طور النمو. (الطاقة والتنقل والصحة والمياه والبيئة)، وتم تثمين وتحويل المنتجات الزراعية على المستوى القروي، ولا سيما المقاولات المتناهية الصغر والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهيكلة القطاعات السياحية في المغرب وتطوير الخدمات الرقمية
وقد أطلقت السلطات العمومية بالفعل سلسلة من التدابير لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لضمان تهيئة بيئة مواتية لتمكين المرأة، مع وضع برامج تكوين ودعم النشاط المقاولاتي النسوي. كما يقوم القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا بإجراءات أخرى ترمي، في جملة أمور، إلى تعزيز المساواة المهنية، وتحسين مستوى نشاط وتمثيل وتطوير القيادة النسائية

ويمكن أن تُولِّد هذه البرامج تأثيراً أكبر إذا راعت تعقيدات سوق الشغل والنشاط المقاولاتي، الخاصة بكل مجال ترابي التي تختلف من فئة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، أثبتت برامج دعم ومواكبة التعاونيات في الوسط القروي أهميتها، ولكن قابليتها للاستمرار وتطويرها يتطلبان أن تُدمِج هذه التعاونيات سلاسل قيمة الإنتاج أو التوزيع التنافسية، بمشاركة فاعلين آخرين (الصناعيون أو الموزعون) لضمان وصولها إلى الأسواق، وزيادة الفرص وتيسير اندماجها في الاقتصاد

وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يكون إنشاء إطار تحفيزي لجذب فاعلين جدد على مستوى سلسلة الإمداد مع تحقيق أهداف التكامل والدعم على صعيد المجالات الترابية، يستهدف، من ضمن أهداف أخرى، التعاونيات النسائية، إحدى الرافعات التي لها آثار متعددة على خلق فرص الشغل وتحسين القيمة المضافة

وفي نفس التجاه، فإن المشاريع المدعومة في الوسط القروي موجهة عموما إلى التعاونيات، مما لا يغطي جميع الفئات الاجتماعية -الاقتصادية. ولتشجيع النشاط المقاولاتي للمرأة في قطاعات التحويل والتثمين الزراعي، في الوسط القروي وشبه الحضري، من الضروري وضع برامج مخصوصة ملائمة من حيث التمويل والدعم وإمكانية الحصول على الخدمات المناسبة

ويجب أن يحظى معدل البطالة المرتفع نسبيا بين خريجات التعليم العالي باهتمام خاص، فهو يولد خسارة مزدوجة لبلدنا، من حيث تكاليف التكوين والمساهمة في الاقتصاد، علما بأن عدد الفتيات المتخرجات من التعليم العالي يتزايد باستمرار وأن كثيرا منهن يحصلن على أعلى درجات النقاط في دفعاتهن

ويجد هذا المعدل تفسيره في سببين أساسيين. يتعلق الأول بالجنسين، وقد يكون مرتبطاً بنقص عروض العمل أو تكييف التكوين مع احتياجات السوق. بينما يهم الثاني، من جهته، الفتيات على وجه التحديد ويتطلب الربط بين تنمية المهارات ونمو أكثر إدماجاً، من خلال البرامج الوطنية والجهوية التي تمكن هؤلاء الفتيات من الولوج بشكل أفضل إلى الفرص الاقتصادية. ويجب وضع آليات للتتبع والمواكبة لإدماج هؤلاء الخريجات للحد من العقبات المحددة، مثل تلك المرتبطة بالتنقل، والحصول على المعلومات، والافتقار إلى التوجيه والإرشاد

وتتيح التكنولوجيات الجديدة فرصا من شأنها أن تحدث آثارا إيجابية على تمكين المرأة، وأن تدمج منظور النوع الاجتماعي حتى لا تخلق مصادر جديدة لعدم المساواة

بالفعل، توفر التكنولوجيا الرقمية فضاء للابتكار والتطوير يسمح للعديد من النساء بالعمل عن بُعد عبر الإنترنت، سواء في مجال العمل المأجور أو النشاط المقاولاتي. وهناك حاجة إلى برامج مخصوصة لمواكبة وتوفير الإطار المناسب للنساء اللائي يشرعن في النشاط المقاولاتي الرقمي، وإلا فإننا نشهد ظهور القطاع الرقمي غير المنظم، والذي لا يقتصر على النساء

وعلاوة على ذلك، من المؤكد أن العمل عن بعد سيتطور بصورة متزايدة، مما يمكن أن يوفر مزيدا من المرونة للنساء العاملات، حسب احتياجاتهن. ومع ذلك، فإن هذا الإطار، في الأجل الطويل، لا يسمح لهن بالحفاظ على نفس جودة التبادل والتواصل مع زملائهم ويمكن أن يؤثر على تطورهن المهني

وبالتالي، فإن فرص تعزيز ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية كثيرة، ويجب أن تكون جزءا من تطور دينامي يأخذ في الاعتبار العوامل الأكثر تأثيرا على أنشطتها والتي تدعم تنوع احتياجاتها وإكراهاتها

البيبليوغرافيا

- https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf.
- Le Programme National Intégré d'Autonomisation Économique des Femmes et des Filles, à l'horizon 2030 (https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2021/05/TAMKINE-fRAN9AIS-FINALImp.pdf).
- Étude pour l'élaboration du Programme National Intégré d'Autonomisation Économique des Femmes et des Filles, à l'horizon 2030 ; January 2020, Ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille - ONU Femme.
- https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/65/MS%20Inputs%20Review%20Theme/Morocco.pdf.
- Gender inequality in the labor market: the case of Morocco; Otaviano Canuto-Hajar Kabbach; Policy brief,Policy Center for the New South; March 9, 2023.
- USAID/Morocco Gender Analysis Final Report 2020, TALM/MRA Mobilising for Rights Associates. November 2020. Authors: Akerbib, R.; Bernard. D.L.; Bordat, S.W.; Jazouli, A.; Kouzzi, S.; and Mouline, F. Editors: Bernard, D.L., and Bordat, S.W.
- La femme marocaine en chiffres, HCP , 2022.
- https://www.hcp.ma/region-drta/attachment/861157/
- https://www.hcp.ma/Esperance-de-vie-a-la-naissance-en-annees_a3497.html
- https://www.cnss.ma/sites/default/files/files/Rapport%20statistique%20et%20d%C3%A9mographique%202020%20Vf.pdf
- Note d'information du Haut-Commissariat au Plan relative aux principales caractéristiques de la population active occupée en 2022.
- Trends and Determinants of Female Labor Force Participation in Morocco An Initial Exploratory Analysis, Policy Research Working Paper 9591. Word Bank ; Poverty and Equity Global Practice March 2021.
- Le mouvement coopératif féminin dans le milieu rural au Maroc : quelle contribution au développement humain ? Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management (MJEIM) ISSN : 2509-0429 Volume 5, number 1- Bouchra DEBBAGH& Fatima Zahra YOUSFI.
- https://press.un.org/fr/2023/fem2224.doc.htm

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر » مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد » مركزا مغربيا للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزأ لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصوراته ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم.

كما يهدف المركز، من خال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمدا في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تثمين الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص للتحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها

و لبلوغ هذا الهدف ، يجند "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" عددا من الباحثين المرموقين يسهم في نشر أعمالهم. ويستثمر في شبكة من الشركاء ينتمون لمناطق مختلفة من العالم. كما ينظم المركز على مر السنة سلسلة من اللقاءات، مختلفة المستويات، أهمها: "المؤتمر الدولي للحوارات الأطلسية" و"المؤتمر الإفريقي السنوي للسالم والأمن

و وعيا منه بدور الشباب في تقوية الدفاع بالحوار بين الأجيال، يعمل المركز على بناء وتكوين مجموعة من الشباب عبر برنامج "القادة الرواد للحوارات الأطلسية" الذي يفوق 300 عضوا . ويشكل هذا البرنامج فضاء للتعاون والتواصل بين أفراد جيل جديد من صناع القرار ينتمون إلي المرافق الحكومية ومجال الأعمال والمجتمع المدني

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : جامعة محمد السادس متعددة التقنيات، سلا-الرباط، المغرب.
البريد الإلكتروني : contact@policycenter.ma
الهاتف : 04 04 54 37 5 212+ الفاكس : 54 31 71 37 5 212+
الموقع الإلكتروني : www.policycenter.ma

لمتابعتنا على مواقع التواصل االجتماعي:

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
10 YEARS